آليات ترشيد نظام الحكم وتفعيل سياسة مكافحة الفساد في الجزائر

د. بن مرزوق عنترة

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة – الجزائر-

مقدمة:

يجمع العديد من المهتمين والمراقبين للشأن السياسي الجزائري أن الدولة الجزائرية بحاجة إلى إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية المؤسسية، ومنظومتها التشريعية القانونية، وبناءها الاجتماعي والثقافي، إذا ما أرادت تجاوز مختلف المخاطر والآثار المتراكمة التي بات المجتمع الجزائري عرضة لها نتيجة استمرار ممارسات الفساد وتفاقم مستوياته، لدرجة جعلت مختلف الحلول والسياسات المقدمة لمعالجته تعجز عن احتوائه، وذلك لافتقادها للإرادة السياسية الحقيقية التي يمكن من خلالها ترجمة الخطابات والشعارات السلطوية إلى إجراءات وتدابير فعلية يتم تطبيقها على جميع المسؤولين والمواطنين على حد سواء، لكن الظاهر أن غياب تلك الإرادة السياسية نابع من اقتناع النظام القائم بأن القضاء على الفساد لابد أن يمر على القضاء على أبرز رموزه وأركانه.

لقد اعترف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن الدولة مريضة بالفساد، وأنه لمعالجة هذا الداء لا بد من وصفة علاجية تتضمن دواء الحكم الرشيد، الذي لا يمكن إقامته بدون وضع خطة إستراتيجية واضحة المعالم تتضمن إجراء إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، يكون على رأس أولوياتها تدعيم سياسة مكافحة الفساد بصورة فعلية، ذلك أن نجاح هذه السياسة مرتبط بدرجة كبيرة بمدى توفر بيئة داخلية غير قابلة للتعايش معه، لكن الوصول إلى ذلك ليس بالأمر الهين والبسيط وإنما يعد عملية في غاية الصعوبة والتعقيد، خاصة إذا علمنا أن التغيير عادة ما يجد له أعداء من أصحاب المصالح والمفسدين الذين يعملون كل ما في وسعهم من أجل مقاومته دفاعا عن مصالحهم المهددة، ولذلك سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي مختلف الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل سياسة مكافحة الفساد في الجزائر بما يضمن تحقيق الحكم الرشيد؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية يتطلب منا العمل على إحداث إصلاحات حقيقية في مختلف المجالات السياسية والمؤسسية، القانونية، الإقتصادية والإدارية، الإجتماعية والثقافية.

أولا: إصلاح البنية السياسية والمؤسسية.

لا يمكن ترشيد نظام الحكم في الجزائر وتفعيل سياسة مكافحة الفساد فيها دون الاهتمام بإصلاح البنية السياسية المؤسسية التي تعتبر القاعدة الأساسية لنجاح أي مشروع إصلاحي، ويمكن إجمال أهم محاور هذا النوع من الإصلاح في العناصر التالية:

الاعتراف بحجم الفساد وأضراره وتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لمحاربته:

إن نقطة البداية في معالجة أي مشكلة مهما كان نوعها يقتضي ضرورة الاعتراف بوجودها وبآثارها السلبية[1]، ولذا فإن نجاح سياسة الجزائر في مجال مكافحة الفساد مرتبط أساسا بضرورة قيام القيادة السياسية بالاعتراف بوجودها وبعدم التستر على الأشخاص المتورطين فيها مهما كانت رتبهم ونفوذهم، إذ عادة ما يساعد هذا الاعتراف على وضع خطط إستراتيجية فعالة قادرة على مكافحتها، وصياغة قوانين ردعية كفيلة بالتقليل من حدتها، والعمل على تطبيقها بكل حزم وعدالة، وهذا ما يتطلب ضرورة توفر الإرادة السياسية، ذلك أن وجود قوانين خاصة بمكافحة الفساد لا تكفي ما لم توجد هناك إرادة سياسية حازمة تشجع على متابعة تنفيذ تلك القوانين على جميع أفراد المجتمع بعدالة وموضوعية، خاصة بعد أن أثبت الواقع الجزائري أن أزمة الفساد التي تعيشها البلاد ليست أزمة قوانين وتشريعات بقدر ما هي أزمة متابعة وتطبيقات.

وعليه فإن نجاح أي برنامج إصلاحي في الجزائر اليوم لا بد أن يتضمن تغييرا ذاتيا حقيقيا شاملا، مدعما من طرف القيادة السياسية العليا في الدولة، ولا يعني هذا التغيير حسب تصورنا تدويرا في المناصب أو تغييرا للوجوه والقيادات بقدر ما يعني بدرجة أكبر تغييرا في الأساليب والمناهج والسياسات المتعلقة بتسيير نظام الحكم، ويشترط في ذلك ارتكازه على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة إتباعها، بدل أن يكون مجرد حلول ترقيعية مؤقتة لأزمات عاجلة.

بيئة مستقرة...بيئة قليلة الفساد: يعد الاستقرار بشتى مجالاته وأنواعه السياسي أو المؤسساتي أحد الدعائم الأساسية التي من خلالها يمكن العمل على ترشيد نظام الحكم وتعزيز سياسة مكافحة الفساد في الجزائر، ذلك أن الفساد ينمو ويتطور أكثر في ظل بيئة ينعدم فيها الأمن وتعم فيها الفوضى، ورغم التجربة المريرة التي مرت بها الجزائر في ما سمي بالعشرية الحمراء إلا أن نجاحها في عودة الاستقرار الأمني خاصة بتطبيق سياسة المصالحة الوطنية يعد عنصرا في غاية الأهمية يمكن استثماره واستغلاله إذا أرفقته الدولة باستقرار سياسي وسلم اجتماعي، ولن يتحقق الاستقرار السياسي إلا في ظل بناء مؤسسات سياسية ومدنية قوية تتمتع بالاستقلالية وتهدف إلى خدمة المصالح الوطنية وتبتعد عن خدمة المصالح الشخصية الضيقة، هكذا فقط يمكن استرجاع هيبة الدولة ومعالجة أزمة الثقة الموجودة بين المواطن الجزائري ومختلف مؤسساته الوطنية.

التداول السلمي على السلطة وابتعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية: يشكل مطلب التداول السلمي على السلطة أحد الضروريات الأساسية التي يمكن الرهان عليها من أجل تجسيد الحكم الرشيد وبناء حياة سياسية جزائرية أكثر نضجا وفعالية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بضمان حياد الجيش وابتعاده عن التدخل في تسيير الملفات السياسية، فالعديد من المهتمين والمراقبين للشأن السياسي

الجزائري يعتبرون أن المؤسسة العسكرية في الجزائر لها دور فعال في اختيار الرئيس وفي المساهمة في اختيار أعضاء طاقمه الحكومي، بل حتى في تحديد مختلف سياسات البلاد، وكثيرا ما يساهم هذا التدخل في حدوث صراعات بينها وبين مؤسسة الرئاسة، وهذا ما ينعكس سلبا على الأداء الحكومي ويؤثر على إنجاز مختلف البرامج السياسية والتنموية التي عادة ما يتعهد بها الرؤساء في حملاتهم الانتخابية، ولذلك فإن المضي نحو تحقيق الحكم الرشيد يستلزم ضرورة تفرغ الجيش لمهامه الأمنية والعسكرية من أجل حماية البلاد من كل المخاطر التي تتربص بها داخليا وخارجيا بعيدا عن العمل السياسي الذي له أهل اختصاصه.

استقرار دستوري يضمن للدولة هيبتها: لقد عرفت الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم جملة من الدساتير التي تم تغييرها من مرحلة إلى أخرى حتى أصبح لكل رئيس دستوره الخاص به، ففي مرحلة الرئيس الراحل أحمد بن بلة كان دستور 1963، وفي عهد الراحل هواري بومدين دستور 1976، لتدخل الجزائر بعدها مرحلة التعددية من خلال إقرار دستور 1989، ليليه دستور 1996 إبان حكم الرئيس اليمين زروال، وأخيرا التعديل الدستوري الذي أجراه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2008، في انتظار إقرار دستور جديد للبلاد.

إن تعدد الدساتير التي شهدتها الجزائر لا يعبر في حقيقة الأمر إلا عن حالة مرضية وجب علاجها من خلال مدخل الحكم الرشيد، ولكي يتم تجسيد هذا الأخير لابد من إعطاء أهمية خاصة لتأسيس دستور وطني شامل، لا يقتصر في وضعه على خبراء القانون فقط وإنما يتعداه ليشمل مساهمات خبراء في السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والشريعة وغيرها من التخصصات،شرط أن يأخذ بعين الاعتبار المعالم الرئيسية للمجتمع الجزائري بتركيبته الاجتماعية وحضارته وديانته وعاداته وتقاليده، ويعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ويحفظ كرامة المواطن الجزائري ويحمي حرياته ويدافع عن حقوقه.

اعتماد الموضوعية في اختيار القيادات السياسية: إن مسئولية تسيير شؤون البلاد بطريقة رشيدة تتطلب ضرورة توفر طاقات وكفاءات وطنية نزيهة، ولذلك إذا أرادت الجزائر الاستثمار في هذا الباب فما عليها إلا اعتماد معايير موضوعية في عملية اختيار القيادات السياسية بعيدا عن الحسابات الحزبية أو النعرات الجهوية، لما لهذه الأخيرة من تأثير على مستوى الأداء من جهة، وللانعكاسات السلبية التي تخلفها مثل هذه الممارسات على معنويات مختلف الكفاءات والطاقات المهمشة التي تحس بنوع من الاغتراب، وهذا ما يدفعها إلى اختيار الغربة بالهجرة إلى البلدان الأجنبية لكي تحظى بالمكانة اللائقة التي حرمت منها في وطنها.

رفع الحصانة عن كل متهم في قضية فساد: لقد شكل تمتع بعض المسئولين بالحصانة حافزا لهم على التعسف في استخدام النفوذ والسلطة بل وسيلة من وسائل الحماية من المتابعة لارتكابهم جرائم فساد، وهذا ما جعل من رفع هذه الحصانة أمرا ضروريا إذا ما أردنا بناء دولة العدل والقانون، وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن المظلوم في وجه الظالم مهما كانت سلطته وعلت مكانته.

إضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور: وذلك بتبسيط الإجراءات والرد على الشكاوى التي يتقدمون بها، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وإعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على الدولة والمجتمع، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.[1]

ولذلك فإن الجزائر إذا ما أرادت التعامل بشفافية مع مواطنيها فلا بد من استحداث ديوان للشكاوى يعبر من خلاله المواطنون عن مختلف المشاكل التي تواجههم من أجل إيجاد حلول لها، وكذا اعتماد المسئولين في المجالس المحلية على سياسة الباب المفتوح بالاستماع لانشغالات المواطنين واحتياجاتهم، وهذا ما من شأنه أن يكسبهم ثقة الشعب ويساهم في إزالة بعض الممارسات والسلوكيات السلبية التي عادة ما يلجأ إليها الجزائريون كوسيلة للتعبير عن مطالبهم كقطع الطرقات وحرق العجلات ونشر الفوضى.

ضرورة الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية: لقد ساهم جيل الثورة مساهمة فعالة في الدفاع عن الوطن أيام الاستدمار، وفي بناء الدولة الجزائرية بعد نيل الاستقلال، وبعد مرور أزيد من نصف قرن من أدائهم لهذه المهمة النبيلة وجب تهيئة الظروف الملائمة لجيل الاستقلال حتى يحكم ويساهم هو الآخر في تكملة المسار الذي تم وضعه من قبل، شرط أن لا يكون هذا الانتقال مفاجئا وجذريا كما حدث خلال التحول السياسي الذي شهدته الجزائر في نهاية الثمانينات والذي دفعت ثمنه باهضا فيما بعد، وهذا يتطلب ضرورة إعداد كفاءات وطنية ونخب سياسية تتمتع بتكوين سياسي عال يؤهلها للمنافسة على تسيير مقاليد الحكم، وكذا بناء تعددية سياسية حقيقية لا تقتصر على كثرة عدد الأحزاب الموجودة في الساحة الجزائرية بقدر ما ترتبط بثراء برامجها وتعدد رؤاها حيال مختلف الملفات السياسية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية التي تعاني منها البلاد من أجل إيجاد حلول لها، غير أن مكانة هذه الأحزاب في المجتمع وموقعها داخل السلطة تتحكم فيه عملية اختيار الشعب لمن يحكمه أو يمثله في المجالس القيادية، ولن تكون هذه العملية مفيدة وجدية ما لم يتمتع هذه الأخير بثقافة سياسية تجعله يميز بين المصلحة الوطنية والمصالح الشخصية.

تفعيل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مجال مكافحة الفساد وترشيد نظام الحكم:

إن القيام بإصلاح حقيقي في الجزائر يحتاج إلى بناء مؤسسات قوية تتمتع بالشرعية والاستقلالية، وهذا يتطلب ضرورة إزالة مختلف الاختلالات التي تعاني منها، فتجسيد الحكم الرشيد لا يمكن أن يحدث إلا من خلال بناء مؤسسة تشريعية شرعية تتكون من نخب تمارس مهامها بصورة حقيقية، وليست شكلية مشكلة حتى من شخصيات أمية كما هو حالها اليوم، إضافة إلى إعادة النظر في علاقتها بالمؤسسة التنفيذية التي تحتاج هي الأخرى إلى إصلاح يحد من احتكارها وهيمنتها على مختلف المؤسسات، شرط أن تتشكل من كفاءات وطنية نزيهة تسعى لخدمة المصلحة العامة

للوطن،كما أن الحكم الرشيد ونجاح سياسة الجزائر في مجال مكافحة الفساد يتطلب نظاما قضائيا مستقلا، نزيها وفعالا، وإعلاما حرا ومبدعا يسعى لخدمة الحقيقة والتعبير عنها بكل موضوعية، وأحزابا ذات برامج حقيقية لا يقتصر ظهورها على المناسبات الانتخابية، ومعارضة قوية تساهم في ترشيد سياسات النظام الحاكم وتحسين أدائه، ومجتمعا مدنيا مستقلا وفاعلا، وقطاعا خاصا لا يقتصر دوره على الجانب الاقتصادي فقط وإنما يتعداه للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، ناهيك عن بناء الدولة لمؤسسات تربوية وتعليمية ذات تحصيل علمي متطور لا تسعى لمنح الشهادات بقدر ما تهتم بتخريج النخب والكفاءات التي يتوقف عليها مستقبل الجزائر، ولا يمكن لهذه المؤسسات المساهمة في مكافحة الفساد وترشيد نظام الحكم إلا إذا كانت محصنة بدورها ضد الفساد.

ثانيا: إصلاح البنية التشريعية القانونية.

ويكون ذلك من خلال العمل على:

تفعيل القضاء وإثراء المنظومة القانونية: إذ يعد القضاء الجهاز الأهم في المجتمع، لما له من مكانة في إشاعة العدل ورفع الظلم، ولذا وجب العمل على تطهيره من كل أشكال الفساد، وضمان استقلاليته عن تأثير السلطة التنفيذية، ومتابعته لكل القضايا مهما كان أصحابها بدل اعتماده على التضحية بالمسئولين الصغار، كما أن الجزائر ورغم صياغتها لبعض القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه إلا أنها تبقى عديمة الفعالية في التقليل من حدته، إذ استمرت ممارسات الفساد في الازدياد، خاصة وأن بعض العقوبات لا تتلاءم مع ما يرتكب من جرائم في حق المال العام، ولذلك وجب على الجزائر إذا ما أرادت تحقيق الحكم الرشيد وتفعيل مكافحة الفساد أن تعمد إلى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي وتوفر له من القوانين والتشريعات ما يمكنه من أداء دوره بمهنية وفعالية من أجل استرجاع مكانته وهيبته وكسب ثقة مختلف الفئات المجتمعية.

تفعيل سياسة التصريح بالممتلكات: تعتبر أحد الآليات الكفيلة بكشف الفساد والتقليل من مرتكبيه من أصحاب الاختلاسات والإثراء غير المشروع، ذلك أنها تعمل على تفعيل سياسة "من أين لك هذا"؟ التي غابت عن الممارسة الواقعية وبقيت مجرد نصوص قانونية، فرغم أن المادة الرابعة من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نصت على ضرورة التصريح بالممتلكات كأداة لضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية للممتلكات العامة، إلا أن الواقع الجزائري أثبت أن هناك تباينا واضحا بين الحقيقة والقانون، وما يدعم ذلك أن العديد من المسئولين والموظفين تسلموا مهامهم وغادروها دون أي تصريح قبلي أو بعدي، والأكثر من ذلك أنه إذا كان هناك تصريح بالممتلكات فهو بعيد كل البعد عن الحقيقة.

ولذلك فإن مشكلة الجزائر ليست مشكلة قوانين بقدر ما هي مشكلة تطبيقات فما أكثر القوانين والتوصيات، وما أقل الالتزام والتطبيقات، وهذا ما يدفع إلى القول أن ترشيد الحكم في الجزائر والتقليل من حدة الفساد يتطلب ضرورة قيامها بتعزيز وتفعيل سياسة التصريح بالممتلكات وتطبيقها

بصورة فعلية، مع إجراء تحقيقات وإخضاع كل من يعتمد التمويه والكذب في تصريحاته لأشد الإجراءات العقابية.

وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة والشفافية: ولابد لهذا النظام أن يشمل الجميع من سياسيين وإداريين ومسئولين في القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، وهذا من أجل حماية الصالح العام، وينبغي للمساءلة والمحاسبة أن تتم على المستويات العليا أولا من خلال وقف تقديم الرشاوى الكبيرة للسياسيين وكبار المسئولين، إذ أن كبح الابتزاز والرشوة على هذا المستوى يمكن أن تعمل الحكومة من خلاله على مكافحة الفساد الصغير[1]، غير أن ذلك يتطلب ضرورة توفر إرادة سياسية وقيادة قوية ونزيهة حتى تكون قدوة للموظفين في المستويات الدنيا، كما لابد من أن تكون القوانين أكثر ردعا للمفسدين، وهذا ما يؤدي إلى وجود ثقة لدى المواطنين في مؤسسات دولتهم من جهة، ومن جهة أخرى يشجعهم على تقديم المساعدة لها من خلال رفع تظلماتهم والإبلاغ عن المفسدين.

ولذلك فإن هذه الإصلاحات مهما كانت لن تنجح إلا بوجود حكم القانون مع وضع إجراءات لصنع القرار تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتقوم على المشاركة، وتكون ملزمة لجميع الأطراف بدون استثناء حكاما ومحكومين[2].

وفي حالة المخالفة فلابد من معاقبة كل مفسد مهما كانت منزلته، وها هو رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب مثلا رائعا للمساواة بين الناس، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أهمهم أمر فاطمة بنت الأسود المخزومية التي سرقت، فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ثم قالوا: من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلمه أسامة... فقال رسول الله: يا أسامة، أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب فقال: إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها[3].

إنها عدالة الإسلام، لا فرق بين الناس إلا بتقوى الله، وعلى هذا النهج سار سلف هذه الأمة، فقد سعى عمر بن عبد العزيز إلى محاربة كل شكل من أشكال الفساد من: خيانة، كذب، رشوة وهدايا للمسئولين والأمراء، وإسراف وممارسة الولاة والأمراء للتجارة، واحتجاب الولاة والأمراء عن الناس ومعرفة أحوالهم، والظلم للناس والجور عليهم فطبق سياسة للوقاية من هذه الظاهرة تمثلت في ما يلي[4]:

- التوسعة على العمال في الأرزاق، وذلك من أجل سد منفذ الخيانة، وضمان فراغ الولاة والعمال والأمراء لأشغال المسلمين وحوائجهم.
- حرصه على الوقاية من الكذب والتحايل في اتخاذ القرارات.
- الامتناع عن أخذ الهدايا والهبات.
- النهي عن الإسراف والتبذير.

- منع الولاة والعمال من ممارسة التجارة، وذلك لما ينتج عنها من انشغال عن أمور المسلمين، وما يحدث من محاباة له في التجارة لموقعه.

- فتح قنوات الاتصال بين الراعي والرعية، مع الإعلان عن جوائز ومكافآت مالية لمن يخبر بحقيقة الحال، أو يشير بشيء فيه مصلحة للمسلمين ومصلحة لدولتهم.

- محاسبة الولاة عن أموال بيت المال، فقد كان عمر يتحسس أخبار ولاته ويراقبهم ويحاسبهم على تقصيرهم، وقد كتب إلى أحدهم قائلا: "لقد كثر شاكوك، وقلّ شاكروك، فإما عدلت، وإما اعتزلت، والسلام".

توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد:

إن الطريق الوحيد لنجاح سياسة الإصلاح في الجزائر لابد وأن ينطلق من وضع إستراتيجية شاملة تقوم على أسس من الدراسة العلمية الدقيقة لواقع الدولة الجزائرية ومتطلباتها، مع الأخذ في عين الاعتبار طبيعة المجتمع وخصوصياته التاريخية والثقافية مع العمل الجاد على تهيئة المناخ العام الكفيل بإزالة بعض أسباب مظاهر الفساد، وعلى القيادة السياسية في البلاد تشجيع اعتماد مبادئ الشفافية والمساءلة، وتوفير القنوات الفعالة لتمكين الناس من عرض شكواهم المتعلقة بالخدمات غير الملائمة، وبالمعاملة غير العادلة وبالشكاوى ضد الفساد، إضافة إلى ضرورة توفير الحماية المادية والقانونية للشهود والمبلغين عن مختلف المظاهر والممارسات السلبية.

ثالثا: إصلاح البنية الإدارية والاقتصادية:

فيما يخص البنية الإدارية فإنه لتحقيق الحكم الرشيد وتفعيل مكافحة الفساد وجب على الجزائر العمل على:[1]

إصلاح الوظيف العمومي:

فالحكم الرشيد يتطلب ضرورة بناء إدارة عصرية يكون الاستثمار في العنصر البشري أغلى ثرواتها جميعا، مما يستلزم ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطويرها، وذلك من خلال تطبيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب وفق المؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة، جدارة وأمانة، بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات والأنساب والارتباطات السياسية، مع تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في مجال العمل.

إن موظف اليوم ليس مجرد آلة وإنما هو في الحقيقة فاعل رئيسي في وضع أهداف الإدارة والمساهمة في تحقيقها، وهذا يتطلب ضرورة مشاركته في رسم السياسات وصنع القرارات، إضافة إلى تنمية أخلاقياته الوظيفية حتى يمكنه التعامل مع المواطنين بمسؤولية واحترام.

ويلعب القادة دورا كبيرا في تحقيق ذلك فتعامل الموظف مع المواطن يعتمد على تعامل المؤسسة معه، وفي هذا يقول سنبيرغ: "اليوم يقوم المدراء الجيدون ببذل قصارى جهدهم من أجل تحطيم الحواجز التي تفصلهم عن موظفيهم، ويحاولون أن يديروا المؤسسات من خلال الترغيب والتحفيز لا الترهيب والتهديد، وبالنظر إلى الموظفين على أنهم من العناصر الفاعلة في علاج المشاكل، لا المشاكل نفسها،

ويجعلهم يؤدون الأعمال لا من خلال الأوامر بل من خلال تفويضهم في اتخاذ القرارات، وبتوفير الموارد والمعلومات المطلوبة لأداء العمل والتي تتيح للموظف أن يؤديه على أكمل وجه، وبمعاملة الموظف بمنتهى الاحترام والتقدير، بكلمات أُخر يضع مدراء اليوم مزيدا من الثقة بموظفيهم، وهم يجنونثمار هذه الثقة".

إضافة إلى القيادة الرشيدة فلابد من اعتماد قانون للوظيف العمومي يتسم بالمرونة حتى يمكن تعديله أو مراجعته متى دعت الضرورة لذلك، وفي حالة اكتشاف تورط أحد الموظفين في قضايا الفساد فلابد من اتخاذ تدابير عقابية صارمة ومشددة ضده، لكن قبل ذلك لابد من توفير الوسائل الوقائية الكفيلة بمنع الموظف من الوقوع في الأعمال الفاسدة، ومن هذه الوسائل توفير نظام عقلاني للحوافز والأجور.

إصلاح نظام الأجور:

يعد إصلاح نظام الأجور أحد الآليات الرئيسية للوقاية من الفساد، لكن يجب أن يتماشى هذا النظام مع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من أجل أن يحقق الموظف الأمن والأمان والعيش الكريم، وهذا ما يولد لديه عنصر الانتماء والولاء للمنظمة التي يعمل بها، مما يجعله يسعى جاهدا لرفع أدائه وعدم قبول الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته، أما إذا فقد الأمن وغاب العيش الكريم فإن ذلك يعد دافعا له للبحث عن سبل أخرى غير مشروعة من أجل تأمين تكاليف معيشته رفقة أفراد أسرته.

ويعد عامل الأجر من العوامل الرئيسية لانتشار ظاهرة الفساد في الجزائر، ولذلك لا بد من وضع التدابير اللازمة والضوابط الحازمة لوقاية الفرد من الانزلاق في الفساد، وذلك بتحسين نظام الأجور الذي يعد عنصرا رئيسيا لا بديل عنه لعلاج تلك الظاهرة.

ترشيد الإدارة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية:

إن من أهم أسباب التخلف الإداري الذي تعرفه الإدارة الجزائرية هو عدم مواكبتها للتغيرات العالمية، وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعد آلية كفيلة بتحسين الأداء الإداري ورفع مستوى الفعالية.

ولعل من أهم معوقات استخدام هذه التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية هو الأمية الالكترونية التي يعاني منها العديد من الموظفين وفي هذا السياق يؤكد *Straussman.P* أن خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلا لكل المشاكل لأنه من السهل اقتناء الأجهزة لكن تحويل المعطيات إلى شيء مفيد يتطلب قدرا كبيرا من ذكاء وتركيز المورد البشري.

ولذلك فلابد من تحسين السياسات التعليمية والتكوينية بما يتلاءم ومتطلبات العصر التي باتت تؤكد أن الجهاز الإداري الجزائري في حاجة ماسة إلى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، والاستفادة منها في الإصلاح الإداري من أجل تحسين خدمات المواطنين وتقديمها في أسرع وقت وأقل جهد وتكلفة.

- **تفعيل دور الرقابة الإدارية كأهم متطلبات مكافحة الفساد:**

تعتبر الرقابة الفعالة أحد الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية، فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارةالجزائرية، والتي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها.

فالرقابة لابد أن تستهدف أداء الأفراد لرسالتهم، فتكشف أخطاءهم وتصحح مسارهم، وتوجههم إلى الطريق السوي، وهي بذلك تحتاج إلى قدر من الحكمة والحصافة والإلمام بالنواحي النفسية والإنسانية للعاملين، وتتوخى العدالة في تقويم أداء العاملين، فلا يكون فيها إفراط يؤدي بالعاملين إلى السلبية وقتل الحافز في نفوسهم، كما لا يكون فيها تفريط يؤدي إلى التسيب الإداري وتحول بين المنظمة الإدارية وبين تحقيق أهدافها وخططها.

وفي هذا الإطار يضع الدكتور عبد السلام أبو قحف مجموعة من المبادئ الضرورية لتفعيل دور الرقابة في تحقيق برامج الإصلاح الإداري ومن هذهالمبادئ ما يلي:

- إعطاء صلاحيات أوسع وتنمية دور الأجهزة في الرقابة على النظم العامة.
- تنمية دور الرقابة في تشخيص المشكلات.
- اتخاذ قرارات علاجية متكاملة للتعامل مع أسباب الفساد الإداري وإخضاع الجهاز الإداري لرقابة فعالة وتوفير تكافؤ الفرص.
- تنمية دور الجمهور من خلال المشاركة بالرأي.

أما الأستاذ الدكتور محمد الصيرفي فيعتبر أن الرقابة الذاتية هي أساس الحد من مظاهر الفساد في المنظمة الإدارية وذلك من خلال تقوى الله وتأنيب الضمير الذي يجعل الإنسان يحاسب نفسه قبل أن يحاسَب.

كما تعد الرقابة المفاجئة والمستمرة من أهم أنواع الرقابة التي لابد من تفعيلها من أجل الكشف عن أوجه النقص والانحراف ومعالجتها مع ضرورة تطبيق ثقافة العقاب الصارم إزاء هذه الانحرافات بغية عدم تكرارها مستقبلا، غير أن ذلك يتطلب تحديث الجهاز الرقابي ونقله من حالة الجمود إلى حالة التطور وذلك باستقطاب العناصر المؤهلة من ذوي الاختصاص، لأن الفشل في وجود رقابة فعالة لمعالجة الانحرافات يعد في نظر المواطنين أسوء من الانحراف في حد ذاته، وهذا ما يفسر انتقال بعض أجهزة الرقابة من حالة رقابة الفساد إلى فساد الرقابة.

وإضافة إلى ضرورة تفعيل الرقابة الإدارية فإن تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة يعد أمرا ضروريا لمكافحة الفساد الإداري وتحقيق الإدارة الرشيدة التي تقوم بتحقيق أهدافها في أسرع وقت وبأقل تكلفة وبأحسن جودة.

ضمان حياد الإدارة وتقريبها من المواطن وتقريب المواطن منها:

يشكل مطلب حياد الإدارة وإبعادها عن كل تأثير حزبي أو إيديولوجي أو تدخل سياسي أحد العناصر الرئيسية التي بإمكانها المساهمة في ترشيد نظام الحكم في الجزائر وتفعيل سياسة مكافحة الفساد، ذلك أن الإدارة ما وجدت إلا لتقديم الخدمات للمواطنين على قدم المساواة دون تمييز على

أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الطائفة أو الجهة، ومتى اعتمدت الإدارة على أحد هذه المعايير في تقديم خدماتها كانت أقرب إلى الفساد وأبعد عن الصلاح، ولذلك كان مطلب ضمان حياد الإدارة وعدم خضوعها للضغوط السياسية الضامن الأساسي في تقريب المواطن الجزائري منها، وإذا كانت الجزائر قد نجحت إلى حد ما في تقريب الإدارة من المواطن فإنها لم تتوصل إلى اليوم من تقريب المواطن منها، إذ بقي هذا الأخير بعيدا عن المشاركة في تسيير شؤونها واتخاذ القرارات الهامة داخلها، والوصول إلى هذا الأمر يتطلب زرع ثقافة تشاركية تجعل من المواطن فاعلا رئيسيا في تسيير الشأن المحلي وليس مجرد ناخب لا يظهر دوره إلا من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية.

التخفيف من المركزية الإدارية:

إن تفويض السلطات يعد عنصرا ضروريا بإمكانه المساهمة في ترشيد الإدارة الجزائرية وتقليل الفساد داخلها، وذلك لما له من دور في التوجه نحو العمل الجماعي والابتعاد عن العمل الفردي الذي قد يؤدي إلى استبداد المسئولين ويزيد من تعسفهم في استغلال المنصب والنفوذ، غير أن نجاح ذلك مرتبط بدرجة كبيرة بطبيعة الأفراد المفوضين وتنشئتهم الاجتماعية وأخلاقهم الوظيفية، فلا يعني أن إقرار الدولة للامركزية التسيير مثلا سيؤدي بالضرورة إلى الحد من الفساد، وإنما قد يحدث العكس وتزيد مستويات الفساد ما لم تتوفر الإدارة على العنصر البشري الكفء والأمين.

هذا بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية أما إصلاح البنية الاقتصادية فيتطلب:

تحقيق التنمية الاقتصادية بالانتقال من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج: لاشك أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يعد عاملا مشجعا على تحقيق الحكم الرشيد الذي يتطلب تجسيده وجود موارد مادية كبيرة ويرتبط تدعيمه بالتنمية، فهناك علاقة متبادلة ومتكاملة بينهما، والتنمية لا يمكن أن تبنى على منطق الريع البترولي الذي تعتمده الدولة الجزائرية، وإنما يتطلب ضرورة توسيع مداخيلها وتنويع صادراتها بالاهتمام بالقطاع الإنتاجي الفلاحي والصناعي والسياحي، وهي قطاعات بإمكانها تحقيق ثروات للبلاد سواء من الناحية المادية أو في إيجاد حلول لبعض المشاكل الاجتماعية كالمساهمة في التقليل من حدة البطالة بتوفير عدد كبير من المناصب المتعلقة بالتوظيف.

تحقيق العدالة التوزيعية: إذ لا يمكن تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر وتعزيز مكافحة الفساد إلا بالتخلص من كل الأساليب والممارسات السلبية المتعلقة باعتماد الجهوية والمحسوبية في توزيع الدولة للثروة على مختلف الولايات بمنح بعضها مشاريع تنموية ومنع بعضها الآخر منها، بمعنى آخر معالجة أزمة التكامل والاندماج الوطني الذي تعاني منه الجزائر، خاصة على مستوى المناطق الصحراوية التي تعد المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر البترولية، ورغم ذلك تبقى تعاني من نقص كبير في مجال الاستفادة من المشاريع التنموية، ومع زيادة انتشار معدلات البطالة والفقر بها وإحساس شبابها بالحقرة والتهميش فقد تحولت إلى قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة ما لم تسارع الدولة إلى الاهتمام بها.

العمل على تطوير القطاع العام والخاص:

إن العمل على تهيئة بيئة سليمة لتجسيد الحكم الرشيد في الجزائر يتطلب ضرورة إعادة النظر في دور كل من القطاع العام والخاص في المجتمع، فالقطاع العام يحتاج إلى تطوير في وسائل وأساليب عمله من أجل تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها للمواطنين، وذلك من خلال الاستثمار في التطور التكنولوجي باستغلال الوسائل الإلكترونية الحديثة الكفيلة بتسريع نشاطاته والقضاء على الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي مازال المواطن الجزائري يشتكي منها، وكذا بفتحه المجال أمام المواطنين من أجل المساهمة في ترقيته بالاستماع لشكاواهم وانشغالاتهم، والقطاع الخاص يحتاج هو الأخر إلى تصحيح لمختلف الاختلالات الموجودة فيه، وذلك يتطلب اكتسابه ثقافة جديدة تتجاوز النظرة المادية في تعامله مع موارده البشرية التي تمثل الثروة الغالية التي تكسبه الثروة المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد أن لا يبقى دور القطاع الخاص قاصرا على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما لا بد أن يتجاوزه إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية، وعليه الالتزام بالشفافية في مسألة التصريح بمداخيله المالية تجنبا للتهرب أو الغش الضريبي.

تشجيع وتنويع الاستثمار المحلي والأجنبي:

يحتل هذا العنصر أهمية كبرى في مجال تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، ولتطويره بصورة فعالة لا بد أن تعمل الدولة الجزائرية على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تشجع الشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية على التنافس في مجال الاستثمار فيها، ويتطلب ذلك ضرورة العمل على إلغاء مختلف القيود والعراقيل البيروقراطية التي تقف حائلا أمامعملية الاستثمار، واعتماد معايير الشفافية في إجراء المناقصات الوطنية والدولية وإبرام الصفقات مع مختلف الشركات الأجنبية والمحلية، واختيار الأكثر كفاءة وقدرة منها على الإنجاز بعيدا عن الطرق الملتوية التي قد تستخدم من طرف بعض الشركات من أجل اقتناصها للصفقة المعنية، (تقديم الرشاوى والعمولات)، وهذا ما يؤثر على مناخ الاستثمار ويؤدي بمختلف الشركات الراغبة في الاستثمار إلى اختيار وجهة أخرى أكثر مرونة وشفافية، مما ينعكس سلبا على اقتصاد البلاد وعلى سمعتها الدولية.

وبالإضافة للإصلاحات المذكورة أعلاه هناك إصلاحات أخرى قد تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتقلل من الفساد وتساهم في ترشيد نظام الحكم، نذكر منها:[1]

- توضيح النصوص القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتبسيطها، ولاسيما التي تخص الاستثمار والضرائب والتجارة.
- إصلاح النظام المصرفي بتحرير أسعار الصرف، وتحقيق الانضباط النقدي، وتصحيح هياكل الأسعار.
- تحرير التجارة، والاستثمار، وحركة عوامل الإنتاج.

- إعادة هيكلة وظائف وأدوار الدولة ذات المضامين الاقتصادية لمنع قيام الاحتكار الخاص، وفي توزيع الدخل، وإدارة المرافق الأساسية (العمالة والأسواق الخارجية والتعليم).
- إصلاح النظام الجبائي بإقرار مجموعة من التدابير التي تسمح بتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي، والشفافية في جميع العليات الجبائية.

التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية:

يعتبر هذا العنصر أحد المطالب الرئيسية للتقليل من حجم الفساد الذي عرفته الجزائر، خاصة إذا علمنا أن كبرى قضايا الفساد تحدث نتيجة لهذه التبعية، وللتخفيف منها وجب العمل على ضرورة استغلال الجزائر لمختلف مواردها البشرية والطبيعية وإمكانياتها المادية بصورة ذاتية من أجل تشجيع الإنتاج المحلي والنهوض بالتنمية الاقتصادية بدل الاستمرار في تفضيل العقلية الاستهلاكية، فلا خير في أمة تأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج، ورغم صعوبة هذه المهمة إلا أنها الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها تقليل حجم الفساد وتخفيف صور التبعية والتحرر من قيود الهيمنة التي تمارسها الدول الغربية المتقدمة.

رابعا: إصلاح البنية الاجتماعية والثقافية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر ولا ترشيد الحكم فيها إلا بالاهتمام بمدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي، وذلك لما له من تأثير على بناء الدولة وتماسك المجتمع، فجل الآليات الإصلاحية التي أشرنا إليها سابقا تبقى عديمة الفاعلية ما لم يدعمها إصلاح للبنية الاجتماعية والثقافية، ويكون ذلك من خلال:

أخلقة المجتمع من خلال بناء منظومة قيمية قوية:

يجمع العديد من الباحثين والمفكرين أن الأزمة التي تعيشها الجزائر حاليا هي أزمة أخلاقية بالدرجة الأولى، ذلك أن تفشي الفساد وانتشاره بهذه الصورة الرهيبة يعود إلى ضعف المنظومة القيمية، إذ أن تغييب القيم والأخلاق ساهم بدرجة كبيرة في التخلف والضياع الذي يعيشه العديد من أفراد المجتمع الجزائري، وإذا كانت العبرة ليست بإدراك القيم إنما العبرة باتباعها، فالقيم موجودة ومعروفة، ولكن تغييبها تدريجيا وإهمالها في مواقف معينة كان سببا في تعاسة الإنسان بدلا من رفاهيته، وسببا في تخلفه بدلا من تقدمه ونهضته ورقيّه ...[1] وما دام جوهر الفساد في فساد الإنسان وجوهر الإصلاح في صلاحه فإن الاهتمام بهذا الأخير والعمل على إصلاح أخلاقياته يعد أمرا هاما وضروريا في نجاح أي إستراتيجية لمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد في الجزائر،ذلك أن أي إصلاح يجب أن يبدأ أولا وقبل كل شيء بالأخلاق والضمير وتربية النشء تربية سليمة، وهذا يتطلب ضرورة إصلاح الأسرة التي تعد النواة الأولى لتكوين القادة الأكفاء والمسئولين النزهاء، إضافة إلى وجود مناهج تعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات تهتم بغرس القيم وتزويد الأفراد بالمعارف التي تكسب لديهم خصائص المواطنة الصالحة، شريطة أن تكون مؤسساتنا التربوية والتعليمية مصدرا للأخلاق والتربية والمعرفة، وأن تبتعد عن الفساد بكافة أشكاله وصوره.

بناء منظومة تعليمية متطورة:

إن نجاح الجزائر في مجال مكافحة الفساد وترشيد نظام الحكم يتطلب منها إحداث إصلاحات عميقة في ميدان التعليم بجميع مستوياته، لما لهذا القطاع الحساس من دور بارز في إحداث التنمية الشاملة، ويكون ذلك بتحسين نوعية البرامج التعليمية وتكييفها مع التطورات العالمية وتغيرات البيئة المحلية، والاهتمام بالجودة والنوعية بدل التركيز على لغة الكم التي تعتمدها السلطات الوصية، وجعل المؤسسات العلمية خاصة الجامعية منها منارة للعلم والابتكار والحرية وتحريرها من الأساليب التقليدية، وتعزيز دورها في مجال مكافحة الفساد ونشرها للقيم الأخلاقية والنزاهة والشفافية، وتشجيع الأبحاث والدراسات العلمية التي تسعى إلى تقديم إصلاحات حقيقية تمس مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، والأخذ بتوصياتها بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية، ولا بد لهذه الأخيرة أن تدرك أن العلم هو سلاح التطور والتقدم، وما لم يتم تحسين الوضعية الاجتماعية للأساتذة والمعلمين بتقديم التحفيزات اللازمة التي تمكنهم من تطوير قدراتهم وتقديم أفضل ما لديهم فإن المؤسسات الجزائرية ستبقى مجرد مانحة شهادات لا مكونة طاقات وكفاءات، كل هذه المقترحات حتى لا تبقى المؤسسات التعليمية في الجزائر رهينة سياسة "إصلاح الإصلاحات" التي كثيرا ما يتم اللجوء إليها بمجرد إحداث تغيير في المناصب الحكومية.

العقيدة والعبادة ودورهما في الوقاية من الفساد وإصلاح المجتمع:

إن العقيدة الإسلامية ذات تأثير كبير على الإنسان، إذ أنها تؤثر على سلوكه وطباعه وتفكيره وتدفعه إلى الاستقامة والانضباط من أجل تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة، ولن يتحقق ذلك إلا بالعبادة التي جعلها الله غاية خلق الإنسان فقال تعالى: "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" وجعل الإيمان مقترنا مع العمل الصالح " الذين آمنوا وعملوا الصالحات"، وبذلك فإن العقيدة الإسلامية تلعب دورا هاما في بناء المجتمع الصالح [1]، وذلك من خلال تقوية الوازع الديني لدى الفرد المسلم ووقايته من الفساد والانحراف عن طريق العبادات التي تعد من أهم وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة لمساهمتها الفعالة في تهذيب نفس الفرد وتطهير قلبه، وتزكية نفسه، فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله تقوي الرقابة الذاتية وتعززها لدى الفرد، لأن خشية الله وطاعته تأخذان الأولوية المطلقة في سلم أولوياته، كما أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والزكاة تزكي النفوس والصيام يهذب الروح ويعلمها الصبر، والحج ينمي روح الوحدة والانتماء، ويطهر القلب[1]، وكلها صفات من شأنها أن تشجع على الإصلاح وتقلل من الفساد.

ولذلك فعلى الجزائر الاستثمار في هذا المجال من خلال تقوية دور المساجد والمدارس والمعاهد في إحياء الضمائر بالتحذير من الفساد وتبيان عاقبة المفسدين، والتنبيه على ضرورة التسلح بالإيمان الذي يعد السبيل الوحيد لمحاربة النفس ووقايتها من الانحراف، فالشريعة إذا هي الملجأ الأساسي للإنسانية في محاربة الفساد مهما كان نوعه، وفي ذلك يقول جمال الدين الأفغاني: "إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سر سعادتها، وعليه مدارها ... وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان ... وإنا معشر المسلمين إذا

لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير لنا فيه، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا إلا عن هذا الطريق،.. ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططا، ولن يزيدها إلا نحسا، ولن يكسبها إلا تعسا"[2].

التخلص من الاغتراب:

يعيش الشعب الجزائري حالة من الاغتراب التي جعلته غير قادر على السيطرة على موارده ومصيره، إذ لا يملك إرادة وهدفا وخطة، تسيطر عليه مؤسساته بدل أن يسيطر عليها، فتستعمله لمصالحها الخاصة أكثر مما تخدم مصالحه، وبذلك أصبح عاجزا اتجاه الدولة والعائلة والدين ومؤسسات العمل وغيرها، ولتجاوز حالة الاغتراب هذه ووضع حد لحالة العجز التي يعاني منها كي ينقل من هامش الوجود إلى المركز حيث يمكنه أن ينشط ويبدع ويحقق لا بد له من التحرر من مختلف الأنظمة والبنى والمؤسسات والاتجاهات المعادية له، المعادية لنموه وسعادته، وقدرته على تحقيق ذاته وأمانيه، وحقوقه الإنسانية بما فيها حقوقه في تجاوز أوضاعه، ومشاركته الخلاقة في صنع مصيره والسيطرة على إنتاجه ومؤسساته. [3]

تحقيق العدالة الاجتماعية:

يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الثروة الوطنية والقضاء على الفقر والفروق الطبقية أحد أهم الركائز الأساسية التي يمكن التعويل عليها في تفعيل سياسة مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الحد من الفساد وترشيد نظام الحكم في الجزائر في ظل ما تشهده هذه الأخيرة من تفاوت طبقي واتساع للفجوة بين الأقلية الغنية والأكثرية الفقيرة، ويزداد الأمر تعقيدا حينما تكون تلك الأقلية هي التي تحكم وتتحكم في مصير الأكثرية باسم تزاوج المال والسلطة، ناهيك عن عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في نيل الحقوق وعدم المساواة بينهم في القيام بالواجبات وتوزيع الموارد والخدمات، كل ذلك من شأنه أن يخلق حالة عدائية للسلطة قد تصل إلى حد المواجهة العنيفة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذا كانت العدالة الاجتماعية الطريق الأمثل لتجنب مختلف التجاوزات والانحرافات التي من شأنها التأثير على علاقة الحاكم بالمحكوم.

الاهتمام ببناء الإنسان:

يعتبر المورد البشري المسئول الرئيسي عن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق نقلة نوعية في مجال مكافحة الفساد في الجزائر، ولذا فإن هذه الأخيرة ملزمة بضرورة الاهتمام به، لأن أي إصلاح مهما كان نوعه لن يكتب له النجاح في إحداث التغيير المنشود إلا إذا وضع في عين الاعتبار الإنسان في محور العملية الإصلاحية، ولذلك قال محمود محمد سفر: "إن الإنسان هو الخلية الحضارية الأولى التي يجب تكوينها وبناؤها ورعايتها المتناغمة مع شروط النهضة وحيثيات الحضارة، إننا إذا اهتممنا بهذا الإنسان ونمينا قدراته وصقلنا مواهبه، ونفضنا عن عزيمته غبار التخلف، وشحذنا فعاليته وفجرنا طاقاته، استيقظت روح العمل فيه وتدفق عطاؤه وغدا بإمكاناته الروحية والمادية مستعدا للتلقي والإبداع

وملاحقة العصر ومواكبة حضارته بنظرة ثاقبة وبصيرة نيرة وعزيمة وثابة"[1]، وأضاف *Vermont gund* قائلا: "إن ما يفرق بين شركة ناجحة وأخرى فاشلة هو قبل كل شيء الرجال الذين يعتبرون المورد الأساسي والقاعدة الأساسية لكل ثراء داخل المؤسسة، أما ما يتبقي فبالإمكان شراؤه أو نقله"[2].

ولذلك فعلى الجزائر إذا أرادات تحقيق الحكم الرشيد أن تعمل قبل بناءها للهياكل والمؤسسات ووضعها للبرامج والسياسات على بناء الإنسان والاستثمار فيه لما يمثله من ثروة غالية لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق الحكم الرشيد.

خلق الوعي بضرورة التغيير الايجابي:

مع استمرار ممارسات الفساد وتفشيها في المجتمع الجزائري برزت ثقافة القبول به والتعايش معه والسكوت عنه لدرجة أصبح كأنه أمر حتمي لا مناص منه ولا خلاص، ولذلك فإن نجاح سياسة الجزائر في مجال مكافحة الفساد والوصول إلى الحكم الرشيد تستلزم:

- أولا: ضرورة تغيير الذهنيات السلبية المنتشرة بين أفراد المجتمع، وهذا يحتاج إلى خلق نوع من الوعي لديهم بخطورة ظاهرة الفساد وبأنهم أكثر المتضررين منها، ولذا وجب مشاركتهم في مكافحتها بالتبليغ عن المتورطين فيها والمتواطئين معهم، والعمل بذلك على استبدال ثقافة الفسادبنشر ثقافة النزاهة والرشد، حينها فقط يمكن تحقيق التغيير المنشود الذي قال الله عنه (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ) الآية 11 من سورة الرعد، ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية ووسائل الإعلام أن تلعب دورا كبيرا في هذا المجال، وذلك من خلال تنظيمها لحملات توعية بمخاطر الفساد وأضراره على الفرد والمجتمع من أجل حشد التأييد والدعم الشعبي اللازم لمحاربته.

- ثانيا: إن إحداث أي تغيير مهما كان نوعه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي لا بد أن يتماشى مع البيئة الاجتماعية والثقافية ويحترم خصوصيات المجتمع الجزائري كما أشار إلى ذلك المفكر العربي محمد عابد الجابري حينما قال: "إنه لابد من تغيير الواقع الراهن من أجل واقع أفضل، ولكن تغيير أي واقع طبيعيا كان أو اجتماعيا أو فكريا لا يتم إلا بالانطلاق من هذا الواقع نفسه ...إن مجتمعنا مطالب بالتطور والتقدم، ولكنه لن يتطور ولن يتقدم إلا من داخله، نحن مطالبون بخلق ثقافة جديدة، ولكن الثقافة لا تُسْتورَد كالبضائع الأجنبية، بل تنبت من أحضان الثقافة القديمة والتلاقح مع ثقافة العصر"[1].

الاهتمام باللغة العربية والعمل على ضرورة إحداث ثورة ثقافية:

يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في كتابه "من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية" أن التخلص من الاستدمار لا يعني التخلص من احتلال المستدمر، وإنما ينبغي أن يكمله شمول التحرر من عقلية المستدمر،إنك إذ تتكلم بلغة قوم من الأقوام لا تعبر عن أفكارك بكلمات أجنبية فحسب، بل أنت في نفس الوقت تفكر بطريقة أخرى، وبالتالي تسلك في دروب الفكر طريقا غير الطريق الذي يسلكه أبناء قومك[2]، وهذا لا يعني أن ينغلق الجزائري على نفسه وإنما عليه أن يسعى جاهدا للانفتاح على لغات

وثقافات أجنبية أخرى، ولكن في نفس الوقت عليه أن يعلم أن هذا الانفتاح لا يعني الانسلاخ عن الهوية والثقافة الوطنية أو الإضرار باللغة الرسمية للبلاد بالعمل على تهميشها وجعلها غريبة في مجتمعها.

والمتمعن في الواقع الجزائري يجد أن هناك أزمة حقيقية في ميدان الثقافة التي أفرغت من محتواها وأصبحت بعيدة كل البعد عن جوهرها، مما استلزم ضرورة إعادة النظر في واقعها، فالثقافة لا بد أن تكون على رأس أولويات أي سلطة حاكمة تسعى لمكافحة الفساد وترشيد نظام الحكم، وذلك بتبني سياسة ثقافية حقيقية واضحة المعالم تهتم بقضايا الوطن المصيرية، فتركز على الكتاب والكتّاب، وتشجع روح الإبداع والنقد والتميز، وتعمل على إقامة مؤتمرات وندوات فكرية وملتقيات علمية وثقافية وأمسيات أدبية شعرية، وتتولى مهمة تعريف الشباب بتاريخ وطنه وبقادة ثورته، فلا مستقبل لأمة لا تعرف ماضيها، كما عليها التركيز على الفن الهادف الذي يعلي مصلحة الوطن ويحافظ على وحدته وتماسكه ويحترم طبيعة وخصوصيات الأسرة الجزائرية المحافظة.

خاتمة:

في الأخير علينا التأكيد أنه لا يمكن للجزائر أن تنجح في مواجهة الفساد وإقامة نظام حكم رشيد إلا من خلال اعتماد إستراتيجية فعالة تتضمن إجراء تغييرات جذرية شاملة وإصلاحات حقيقية في مختلف المجالات السياسية المؤسسية، أو التشريعية القانونية أو الاجتماعية والثقافية، أو الاقتصادية والإدارية، تشارك في بلورتها جميع الأطراف المعنية من مؤسسات رسمية وغير رسمية، وتحتاج في تفعيلها لوجود إرادة سياسية حقيقية ومشاركة شعبية واسعة، وبدون هذه الإصلاحات سيظل الفساد هو اللاعب الأكثر تأثيرا في الحياة الجزائرية وسيبقى الحكم الرشيد مجرد شعار يستخدم في الخطابات الرسمية أو موضوع يتم الحديث عنه في الدراسات العلمية أو المؤسسات الإعلامية.

الهوامش:

(1) المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 266، أفريل 2001، ص 32.

(1) مجلس الأمة، "دور البرلمان في الوقاية من الفساد". **في مجلة الفكر البرلماني** ، عدد 11، جانفي 2006، ص ص195-196.

(1) فريتزف. هيمان، **مكافحة الفساد الدولي: دور مجتمع الأعمال**. في كيمبر لي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، (ترجمة: محمد جمال)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000، ص 210.

(2) آن سيدمان، روبرت سيدمان، نالين أبيسيكيري، **الصّياغة التشريعية من أجل التغيير الإجتماعي الديمقراطي**. مصر: مكتب صبره للتأليف والترجمة، 2005، ص 385.

(3) عبد الرزاق مقري، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**.الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع،2005، ص87.

(4) علي محمد محمد الصلابي، **الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز ومعالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**. دمشق- بيروت: دار ابن كثير، 2006، ص ص 334- 338.

(1) عنترة بن مرزوق، "نحو رؤية إستراتيجية لإصلاح الإدارة الجزائرية". **مجلة الحقيقة**، العدد 14، جويلية 2009، ص ص 274- 278.

[1] ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 274.

[1] مصطفى بهجت عبد المتعال، **خواطر حول البعد الغائب- البعد الأخلاقي**. في كتاب: سعيد يس عامر، **الإدارة وتحديات التغيير**. القاهرة: دار الكتب، 2001، ص 517.

[1] سمير شعبان، الفساد في ظل الشريعة الإسلامية: المفهوم والعلاج. مداخلة غير منشورة مقدمة بمناسبة **الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد**، بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 2- 3 ديسمبر 2008، ص 8.

[1] - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **موسوعة الإدارة العربية الإسلامية**. المجلد الثاني، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص217.

[2] محمد عمارة، **الإسلام والتحديات المعاصرة**. ط2، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 25.

[3] حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، 2008، ص ص 447، 459.

[1] محمود محمد سفر، **دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره)**. قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، 1988، ص 106.

[2] الأخضر أبو علاء عزي، "الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد". **مجلة دراسات إستراتيجية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد 02، جوان 2006 ، ص 125.

[1] حسن ابشر الطيب، الإصلاح الإداري في الوطن العربي بين الأصالة والمعاصرة. في المنظمة العربية للعلوم الإدارية، **الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي**. عمان: منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1986، ص 828.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية**.(ترجمة: حنفي بن عيسى)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د س ن، ص ص 85، 294.